Sociology & Cultural Research Review (SCRR)
Available Online: https://scrrjournal.com
Print ISSN: 3007-3103 Online ISSN: 3007-3111
Platform & Workflow by: Open Journal Systems
https://doi.org/10.5281/zenodo.17044030

The Importance of Reasoning to Measurement in Arabic Grammer

أهمية العلّة للقياس النحوي

Dr. Mufti Muhammad Saleem
Research Officer, Department of Arabic
G.C. University, Faisalabad.
drnaqshbandi@gcuf.edu.pk
Prof. Dr. Matloob Ahmad (Corresponding Author)
Dean Faculty of Arts & Social Sciences
The University of Faisalabad.
dean.is@tuf.edu.pk
Dr. Wajid Ali
Assistant Professor Department of Islamic Studies
Superior University Faisalabad Campus
wajidasadi@gmail.com

Abstract

The article "The Importance of Reasoning to Measurement in Arabic Grammer" is discussing importance of reasoning according to classical and contemporary scholars of "Ilm-o-Alnehv". Reasoning is one of the most important features of Arabic grammar. This research is divided into five parts: an introduction, three chapters, and a conclusion. The first chapter deals with the reasoning of grammatical analogies and consists of three chapters: the concept of grammatical analogy, its types, and its pillars. The second chapter deals with the concept of grammatical reasoning, its origins, and its types. It consists of three chapters: the concept of grammatical reasoning and reasoning, the origin and development of grammatical reasoning, and types of reasoning. The third chapter addresses the views of ancient and contemporary scholars on grammatical reasoning.

There is no grammatical rule that scholars have not reasoned. Every rule has a reason, and every grammatical phenomenon has a reason. This is what makes many non-Arabs attest to the uniqueness of Arabic thought and admire the mastery of Arabic grammar.

Keywords: *Classical, Contemporary, Grammatical, Reasoning, Grammar Reasoning, Arabic Grammar, Mindset.*

الإنسان كلما رأى حادثة يحتاج إلى البحث عن علة وقوعه وحدوثه، وهذه فطرة. وذلك لأنه استقر في ذهنه أن لكل حدث سببًا ولكل معلول علة. إذن مبدأ العلة مبدأ الفكر يجعل الإنسان دائمًا يواجه السؤال: لماذا؟ بل دعا الله تبارك وتعالى إلى القيام بها فقال:

وَ يَتَفَكَّرُوْنَ فِيْ خَلْقِ السَّمٰوٰتِ وَ الْاَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هٰذَا بَاطِلًا.[1]

هذه الخاصية للبشرية ارتبط تطور المعرفة الإنسانية إذ فجر التاريخ، فقد شرع العلماء في كل عصر يتأملون بإمعان الظواهر الإنسانية عسى أن ينفذوا إلى كشف الحقيقة الكائنة وراءها. ومن أبرز الظواهر الإنسانية هي اللغة. وقد لفتت انتباه العلماء من زمان إلى آخر واستحوذت على تفكيرهم للبحث في طبيعتها وتكونها وتشكلها. وقد صارت مع مرور الزمن إلى صناعة فكرية والكشف عن كثير من

أسرار قضاياها النحوية والصرفية حتى كملت في شكل الفن من الفنون المسلمة.

السبب من أهم سمات الفكر النحوي. وقد وضع النحاة لكل قاعدة نحوية سببًا. فكل قاعدة لا بد من شرحها، ولكل ظاهرة نحوية سبب. وقد دفع هذا كثيرًا من غير العرب إلى الإقرار بتميز العقل العربي، بينما تعجب آخرون من كمال النحو العربي.

ينقسم هذا البحث إلى خمسة أجزاء: مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة. يتناول الفصل الأول السبب، وهو ركن من أركان القياس النحوي، ويتكون من ثلاثة أجزاء: مفهوم القياس النحوي، وأنواع القياس، وأركان القياس. ويناقش الفصل الثاني مفهوم السبب النحوي، وأصوله، وأقسامه. ويتكون من ثلاثة أجزاء: مفهوم السبب النحوي وعلله، ونشأة السبب النحوي وتطوره، وأقسامه. ويعرض الفصل الثالث آراء العلماء القدماء والمحدثين في السبب النحوي.

العلة ركن من أركان القياس النحوي:

مفهوم القياس النحوي:

إن القياس فى اللغة هو التقدير والمساواة، " قِستُ الشيء على غيره... إذا قدّرته على مثاله.[2]

إن العلماء القدماء من النحاة رأوا النحو العربي قياسًا والقياس نحواً حتى لقد عرفوا النحو بأنه القياس على كلام العرب. وقال الكسائي:

إنما النحو قياس يُتَّبَع وبه في كل أمرينْتَفَع.[3]

فالنحو لا يُعلم إلا بالقياس، والقياس من الأصول التي يستند عليها النحاة في استنباط الأحكام النحوية، فلا يمكن إنكاره، كما هو قول الأنباري: " إعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس... فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو."[4] أما القياس النحوي عند المحدثين هو قياس حكم غير المسموع على حكم المسموع الذي في معناه [5] ، أي حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع.[6]

وقد عرّف الدكتور مهدي المخزومي القياس بأنه تطبيق المجهول على المعلوم، وتطبيق ما لم يسمع على ما سمع، وتطبيق الجديد في التعبير على ما اختزنته الذاكرة وحفظته وتذكرته من ألفاظ وأساليب كانت معروفة أو مسموعة.[7]

إن القياس أخذ مكانة كبيرة من عناية النحاة حتى روى عن أبي علي الفارسي قوله:

"أُخطئ في خمسين مسألة في اللغة، ولا أُخطئ في واحدة من القياس."[8]

والقياس هو المعوَّل عليه في العربية في معظم مسائلها، لأننا لم ندرك أو نسمع جميع كلام العرب، غير أننا سمعنا بعضه فقسنا عليه، فأصبح كل ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ، واعلم أنه إذا قادك القياس إلى شيء، ثم سمعت العرب يتكلمون بغيره على قياس غيره، فاترك ما كنت تفعل، واذهب إلى ما يفعلون.

أنواع القياس:

قد قسّم ابن الأنباري القياس النحوي إلى ثلاثة أقسام وهي: قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد.

قياس العلة:

أن يكون الفرع مبنياً على الأصل، بناءً على السبب الذي بني عليه الحكم في الأصل، كما لو كان ما لم يسمِّ وكيله مبنياً على الفاعل، بناءً على سبب الإسناد.[9] إذًا، يجب رفع مُتمِّم الفاعل قياسًا على الفاعل، لأن الأصل فاعل، والفرع مُتمِّم الفاعل. والقاعدة وجوب الرفع، وسبب ذلك الإسناد. وكلٌّ من الفاعل ومُتمِّم الفاعل محمول على الفعل. ويُسمَّى هذا القياس قياس السبب، ويجب فيه مراعاة السبب لأنه أساس الفعل. وهذا القياس مُتَّبَعٌ عليه بإجماع النحاة.[10]

قياس الشبه:

القياس إما أن يكون مبنيًا على مراعاة السبب أو لا. فإن لم يُراعَ السبب، يُسمى قياسًا على التشابه، كتحليل فعل مضارع بناءً على تشابهه مع اسم فاعل دون سبب سوى مجرد التشابه، وهذا ينطبق على جميع حروف العلة والوقفات وتتابع المعاني.[11] لأن قياس التشابه أن يكون الفرع مبنياً على الأصل بنوع من التشابه غير السبب الذي يعلق عليه الحكم في الأصل، وهذا القياس عند أكثر النحاة.

قياس الطرد:

إذا أُخذ سبب القياس في الاعتبار، فهو إما مناسب أو غير مناسب. إذا كان السبب مناسبًا، يُسمى القياس قياس السبب. وإذا كان السبب غير مناسب، يُسمى القياس قياس الامتداد. هذا ما قال عنه ابن الأنباري:"اعلم أن الطرد هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة"، والمقصود بالإخالة هي المناسبة. مثل لو عللت بناء "ليس" بعدم التصرف لاطُّيرد البناء في كل فعل غير متصرف، وهذا الحكم يخالف العلة لأننا نعلم يقينًا أن "ليس" مبني لأن الأصل في الأفعال البناء، والقياس على الأصل مقبول.

ومن تعريف قياس الطرد فيما سبق نعلم حكمه حكم ظني وهذا ما نبّه عليه الفاسي بأن الطرد في الغالب هو حكم.[12] واختلف العلماء في كونه حجة، ذهب بعضهم إلى أنه ليس حجة لأن مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن . وذهب بعضهم أنه حجة والدليل على صحة العلة اطرادها وسلامتها عن النقض. لكن الأصح عند ابن الأنباري إنما كان حجة لما فيه من الإخالة والشبه المغلب على الظن، وليس ذلك موجودًا ههنا فوجب ألا يكون حجة .

أركان القياس:

لكل قياس من أربعة أشياء: المقيس عليه، والمقيس، والعلة، والحكم.

المعيار هو الثابت، سواءً كان أصلًا أم فرعًا أم مسموعًا أم قياسيًا. والثبات في المسموع يعني تواتر نقله عن العرب، لا قليلًا ولا نادرًا ولا شاذًا. أما الثبات في القياس، فيشير إلى أساس المعيار، سواءً كان هذا الأساس أصلًا، كقاعدة رفع الموضوع، أو فرعًا، كقواعد الضعف والإبدال والحذف، ونحو ذلك. ويُعرف المعيار عند القدماء بالأصل.

المعيار هو الموضع الذي حاول فيه النحاة اختبار شكلية القواعد من خلال صياغة الألفاظ بناءً على القياس وقواعده. وكان شعارهم في هذا الصدد: "ما قاس على كلام العرب فهو من كلام العرب". قُاس على الكلمات القياسية الشكل الأصلي وقواعد الصرف، بينما قاس على التراكيب القياسية الشكل الأصلي للجملة وقواعد النحو عمومًا. عُرف المعيار عند القدماء بالفرع.

ينقسم مبدأ إثبات النتيجة على سبيل القياس إلى: الوجوب، والاستحالة، والحسن، والقبح، الضعف، والإباحة، ومخالفة الأول، والإباحة. وقول النحاة: "لا بد" يقصدون أن هذا الوجوب مبدأ لا يجوز للمتكلم مخالفته دون تجاوز حدود النحو. ولا يجوز لعالم، ولو كان فصيحًا، أن يضع الفاعل في موضع النصب أو يقدمه على فعله، لأن رفع الفاعل أو تأخيره قاعدة واجبة.

والسبب مرتبط بالأصل، فما كان مبنيًا على أصله لا يُسأل عن سببه، وما كان مبنيًا على غير أصله يُسأل عن سببه. وهذه الأسباب قديمة ومنتشرة في كتب النحو على مر العصور لدوافع، منها:

أولًا: من طبيعة العقل البشري أن يسأل عن أسباب كل ظاهرة، مهما كان نوعها، ويسعى إلى تفسيرها وإخضاعها للأحكام التي يقرها. ولا سبيل للإنسان إلى الفهم إلا بالعقل، فقد لا يوصله عقله إلى المطلق الذي يريده، والنفس البشرية كالعقل، والإنسان مطلع على ثبوت حكم السبب، فلا يزول هذا الإلمام.

ثانيًا: البحث عن أسرار حكمة الواضع. بعد أن استقرأ النحاة الأوائل وجوه اللغة العربية، وجدوا أنها تسير وفق نظام مُحكُم مطّرد في الإعراب والبناء ومراعاة العلاقات التركيبية بين أجزاء الكلام، فآمن عامتهم أن ذلك لم يكن إلا لحكمة: أرادها واضع اللغة. وقال ابن جني: "فلم يتأت للعرب رفع كل فاعل ونصب كل مفعول وجر كل مضاف إليه عفوًا من غير قصد مقصود وحكمة مبتغاه".[13]

ثالثًا: طبيعة النحو هي الاجتهاد. وقد قام النحو العربي على ركنين أساسيين: الوصف والتأويل. كان الوصفُ مُمَثَّلاً باستخلاص

القواعد من استقراء النصوص الجدلية المُعتمدة. أما التأويل، فهو سعي النحوي إلى تفسير القاعدة المُستخلصة من الوصف، مُفسِّراً إياها وفقاً لمؤثرات مُختلفة، منها قدرته العقلية، وثقافته، ومذهبه، وخبرته اللغوية. وهكذا يسير النحو العربي على خطين: خط ثابت يُمثِّله الوصف، وخط مُتغير يُمثِّله التفسير.

وقد فهمه النحويون منذ الخليل بن أحمد، ومما ذكره في السبب النحوي: "فإن وجد غيري سبباً لما بينته في النحو هو أولى مما ذكرته من الأثر فليأت به".[14] وهي دعوة إلى الاجتهاد والدرس وابتعاد عن إخضاع البناء المحكم لما يظنه قانونًا مطردًا، وقياسًا لا بد منه.

رابعًا: المنهج التعليمي للنحو. إن التعليم بطبيعته يرتبط بمعيارين: الأول، صورة مجردة للتراكيب والأبنية، هذا ما يُسمى بالقاعدة، والتي بموجبها يُصوغ المتعلم هياكله وتركيباته الخاصة بعد مراجعة النماذج الإرشادية. أما الثاني فهو اتخاذ القاعدة معيارًا للصحة يعتمد عليه المعلم. لذلك، من الشائع أن يتسلح المعلم بأسباب تُثبت صحة ما يُدرّسه، وفقًا لعمر المتعلم، مما يثير أسئلة تبريرية: لماذا؟ ولماذا؟ وهكذا.

مفهوم العلة النحوية ونشأتها وأقسامها:

مفهوم العلة النحوية والتعليل:

فى اللغة العلة هي: السبب، هذا علة لهذا أي سبب له .[15] هذا هو المعنى اللغوي الذي يوافق المعنى الاصطلاحي، لأن العلة النحوية هي علة ثبوت الحكم. إلا أن بين العلة والسبب فرقًا اصطلاحيًا. فأما العلة فهي ما يُوصل به الحكم ولو بالوسائط، ومنها يُسمى الحبل علة. وأما العلة فلها معانٍ يدور قاسمها المشترك حول كونها أمرًا مشتقًا من أمرٍ آخر ومؤثرًا في أمرٍ آخر. وقد قال أكثر النحاة: اللام للعلة ولم يقولوا علة، وقالوا الباء للعلة ولم يقولوا علة.[16] السبب، اصطلاحًا، هو ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجيًا عنه ومؤثرًا فيه. وهو أيضًا تعبير عما يجب الحكم به.[17] وقيل إن العلة هي العلة التي تحققت في الشيء الذي شبهت به فاحتاجت إلى حكم له، وتحققت أيضاً في الشيء الذي شبهت به فارتبطت به وأخذت حكمه.[18]

التعليل في اللغة معناه سَقيٌ بعد سقيٍ وجَنْيُ الثمرة مرةً بعد أخرى.[19] فيعنى في اللغة: المداومة والاستمرار. أما في الاصطلاح هو تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر وهو أن يريد المتكلم ذكر حكم واقع أو متوقع فيقدّم قبل ذكره علة وقوعه لكونه رتبة العلة متقدمة على المعلول.[20] والتعليل في النحو: تفسير اقتراني يبين علة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وَفق أصوله العامة عندالعلماء النحويين.

تطور العلة النحوية:

يُعدّ الاستدلال النحوي ركنًا عريقًا في البحث النحوي العربي، فقد اهتم به النحاة منذ نشأة النحو العربي. وهو جزء لا يتجزأ منه، ينشأ معه ويتطور معه، حتى أصبح تاريخ الاستدلال تاريخًا موازيًا للنحو نفسه، بل هو تاريخ أحد مناهجه، معتمدًا عليه بالقدر اللازم لإنارة بحثه. وقد مرّ الاستدلال في الدراسات النحوية العربية بأربع مراحل أساسية، هي:

النشوء والتكوين:

ربما بدأت هذه المرحلة في تاريخ النحو العربي في القرن الثاني الهجري، إذ كان السبب قد وجد طريقه إلى النحو مبكرًا. أدرك واضعو النحو خطر النحو الخاطئ على اللغة العربية وأثره السلبي على النص القرآني، فخشوا أن تفسد هذه القوة اللغوية تمامًا، وأن يمزق القرآن والحديث كيفما يشاءون. فاستنبطوا من مجرى قوانينهم الكلامية لهذه القوة مبادئ ثابتة شبه كلية وعامة، استطاعوا بها قياس سائر أنواع الكلام، وربط المتشابهات بينها، كرفع الفاعل، ونصب المفعول به، ورفع الفاعل. ثم رأوا تغير المعنى بتغير حروف العلة في هذه الكلمات، فاتفقوا على تسميتها النحو.[21]

فكان نشوءُ الاستدلال النحوي استجابةً ودافعًا ممزوجًا بدوافع عربية وإسلامية، دون تأثير خارجي غير عربي... وسببًا رئيسًا في

استمراره وتوسعه أيضًا. ففي بداياته، اقتصر الاستدلال على تعليل القواعد وعقلنة أحكامها، ولم يتجاوز ذلك إلى التأثير فيها بالتغيير أو التبديل. ويُعتبر عبد الله بن إسحاق الحضرمي من أوائل النحاة المهتمين بالاستدلال النحوي. ويُقال إنه أول من توسع في النحو، وبسط القياس، وشرح العلل. وكان يميل إلى القياس في النحو. وتنتهي هذه المرحلة باستنتاج النحوي الخليل بن أحمد الفراهيدي من النحو ما لم يتحقق من قبل. فقد نظر إلى اللغة من منظور شمولي، وافترض أن قواعدها تُفسر بالأسباب المعقولة. ومن هذه القواعد الأصيلة أن الإعراب قياس في الأسماء، وأن البناء قياس في الأفعال. ولا تتغير هذه القاعدة إلا لسبب عارض، كتشابه الاسم مع الحرف، أو تشابه الفعل مع الاسم.

سمات التعليل في هذه المرحلة:

أ. تأسيس أصل التوافق مع أحكام النحو

ب. استخدام علة المعنى

ج. نشأة الاجتهاد في التعليل

النمو والارتقاء:

هذه المرحلة تبدأ بتلاميذ الخليل بن أحمد، لأنه أول من فتح باب التعليل أمام تلاميذه ودعوتهم للاجتهاد فيه حينما قال: " فإن سَنَح لغيري علةٌ ليما علّلتُه من النحو هو أليَقَ مما ذكرتُه بالمعلول، فليأت بها."[22] وتنتهي في نهاية القرن الثالث الهجري.

سمات التعليل في هذه المرحلة :

أ. بناء التعليل على استقراء ناقص لكلام العرب

ب. انتشار التعليل وشموله ومحاولة بناء تفسير كلي للنحو العربي

ج. تميز جماعةمن النحويين بالتعليل

د. ارتباط التعليل بالتعليم

الأزدهار والظهور:

ومنذ القرن الرابع الهجري ظهرت محاولات لوضع أطر منهجية نظرية لجوانب من نظرية النحو العربي، معتمدة على الاستقراء لمادة النحو العربي بأبوابها وقواعدها ومسائلها وتفصيلاتها في أهم كتب النحو، وخاصة كتاب سيبويه، للانتقال بالنظرية النحوية من مرحلة القواعد غير المكتوبة إلى مرحلة الجمل المكتوبة.

سمات التعليل في هذه المرحلة:

أ. ظهور مأولات تنظيرية في التعليل

ب. بروز المنهج التعليلي في صياغة النحو

ج. بروز اتجاه معارض للإسراف في استعمال العلل النحوية

المراجعة والاستقرار:

تُمثل شروح النحاة منذ القرن السابع الهجري عمومًا إجماعًا على الأسباب في التراث النحوي. وقد تجلى ذلك في اتجاهين ساد عمل النحاة في تلك الفترة. أحدهما اتجه إلى جمع أكبر قدر ممكن من الأسباب ووزنها في النثر النحوي العام، والآخر انتقاء سبب أو أكثر مناسب والتكتم على الباقي.

سمات التعليل في هذه المرحلة :

أ. الإكثار من العلل

ب. مزج العلة النحوية بالمصطلحات الفلسفية والمنطقية

أقسام العلة النحوية:

مرحلة النضج والنضج من أكثر المراحل اهتمامًا بأصول النحو. وقد كثرت المسائل المتعلقة بالأسباب النحوية حتى شُرح كل قاعدة. وقد قسّم الزجاجي والأنباري الأسباب النحوية إلى ثلاثة أقسام.[23]

أما العلة التربوية (السبب الأول)، فهي علة ظاهرة يسهل الوصول إليها، ونادرًا ما يُعنى أهل هذا الفن بتسميتها أو تحديدها، لأنها ليست محل خلاف بين النحاة، ولا هي موضع غموض يحتاج إلى كشف وتوضيح. ومن ذلك ما قاله الأنباري في تعريف الفعل: "فإن قيل: ما حد الفعل؟ قيل: حد الفعل كل لفظ يدل على معنى تحته متصل بوقت معين".[24]

و العلة القياسية هي العلة التي يكون فيها القياس سببًا في حمل كلام على آخر أو الحاق بناء بآخر لمشابهة بينهما. منها ما ذكره الأنباري في حمل إعراب جمع المؤنث السالم على إعراب جمع المذكر السالم في النصب، قال:"فإن قيل: فلِمَ حُمل النصب على الجر في هذا الجمع؟ أجيب: لأنه كما يجب أن يحمل المفعول به إلى حالة الجر في الجمع المذكر الذي هو الأصل، يجب أن يحمل المفعول به أيضاً إلى حالة الجر في الجمع المؤنث الذي هو الفرع.[25]

السبب الجدلي وثيق الصلة بالسبب التربوي. فإذا تجاوز السبب التربوي الاستقصاء والبحث... فقد تسلل إلى السبب الجدلي. وهذا النوع من الأسباب النحوية شائع في "أسرار العربية" ولا يُحيط به. ويظهر هذا السبب في بحث النداء المفرد التعريف: "لماذا كانت العلة ضمة؟" قيل: لثلاثة أسباب، منها: أنها بُنيت... على الضمة لتمييزها عن الاسم المجرور... فبُنيت على الضمة لئلا تختلط بالاسم المجرور، لأن الضمة لا تدخل في الاسم المجرور".

ذكر السيوطي ما ذكره عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الجليس النحوي في كتابه "أثمار الصناعة". عيوب النحويين نوعان:

عيب شائع في كلام العرب، موافق لقواعد لغتهم، وعيب يكشف عن حكمتهم، ويكشف عن صحة مقاصدهم ومقاصدهم في مباحثهم.

وهذه العيوب أكثر شيوعًا وانتشارًا، ولها فروع واسعة. إلا أن أشهرها، عنده، مبني على أربعة وعشرين نوعًا، شرحها التاج بن مكتوم في كتابه "التذكرات"، ونقل السيوطي عنه. وهي:

1. علة سَماع: مثل قولهم (امرأة ثدياء) ولا يقال (رجل أثدى) وليس لذلك علة سوى علة السماع.
2. علة تشبيه: مثل إعراب المضارع لمشابهته الاسم، وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف.
3. علة استغناء: كاستغنائهم ب.(تَ.رَكَ) عن (وَدعَ).
4. علة استثقال: كاستثقالهم الواو في (يعد)،لوقوعها بين ياء وكسرة.
5. علة فرق: وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل، ونصب المفعول، وفتح نون الجمع، وكسر نون التثنية.
6. علة توكيد: مثل إدخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه.
7. علة تعويض: مثل تعويضهم الميم في (اللهم) من حرف النداء.
8. علة نظير: مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملًا على الجر إذ هو نظيره
9. علة نقيض: مثل نصبهم النكرة بـ(لا) حملًا على نقيضها (إن).

10. علة حمل على المعنى: مثل ﴿فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ﴾[26] ، ذكّر فعل الموعظة وهي مؤنثة حملًا لها على المعنى وهو الوعظ. البقرة: 131)
11. علة مُشاكَ لة: مثل قوله ﴿سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا﴾[27]
12. علة معادلة: مثل جرّهم ما لا ينصرف بالفتح حملًا على النصب، ثم عادلوا بينهما فحملوا النصب على الجر في جع المؤنث السالم.
13. علة مجاورة: مثل الجر بالمجاورة في قولهم: (هذا جحرُ ضبٍّ خيربٍ) وضمّ لام (لله) في (الحمدُ لله لمجاوورتها الدال.
14. علة وجوب: وذلك تعليلهم برفع المبتدأ والفاعل ونحوه.
15. علة جواز: ذلك ما ذكره في تعليل الإمالة من الأسباب المعروفة فهي علة لجواز الإمالة فيما أميل لا لوجوبها.
16. علة تغليب: مثل ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِيتِينَ﴾[28]
17. علة اختصار: مثل باب الترخيم ﴿وَلَمْ يَكُ ﴾[29]
18. علة تخفيف: كالإدغام.
19. علة أصل: كاستحوذ ويؤكرم وصرف ما لا ينصرف.
20. علة أولى: كقولهم إن الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول.
21. علة دلالة حال: كقول المستَهل (الهِلال) أي هذا الهلال، فحُذيف لدلالة الحال عليه.
22. علة إشعار: كقولهم في جمع موسى (موسَون)، بفتح ما قبل الواو إشعارًا بأن المحذوف ألف.
23. علة تَضاد: قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها متى تقدمت وأكدت بالمصدر أو بضميره لم تُلغَ لما بين التأكيد والإلغاء من التَضاد.
24. قال ابن مكتوم: أما علة التحليل فقد اعتاصت عليّ شرحها وفكرتُ فيها أيامًا فلم يظهر لي فيها شيء.

قال شمس الدين ابن الصانع: رأيته مذكوراً في كتب المحققين كابن الخشاب البغدادي، فقد رواها عن السلف، على وجه يثبت به اسمية الكيف بنفي حقيقتها لأنها خبر مع الاسم، ونفي حقيقتها اللفظية لأنها مجاورة للفعل بلا انفصال، فيحل بذلك شبهة عكس ما ادعى.[30]

قال الدكتور تمام حسن: كأنهم وضعوها بحيث يمكن تنظيمها إلى اثني عشر زوجاً أو نحو ذلك، بحيث يتضمن كل زوج عيبين أحدهما يكاد يكون نقيض الآخر، كما يلي:

1. علة التشبيه	تقابلها	علة الفرق
2. علة النظير	تقابلها	علة النقيض
3. علة المشاكلة	تقابلها	علة التضاد
4. علة الوجوب	تقابلها	علة الجواز
5. علة الحمل على المعنى	تقابلها	علة المجاورة (وهي حمل على اللفظ)
6. علة المعادلة	تقابلها	علة الأولى
7. علة التعويض	تقابلها	علة الاختصار
8. علة الأصل	تقابلها	علة السماع

9. علة التوكيد	تقابلها	علة الاستغناء
10.علة التغليب	تقابلها	علة التحليل
11.علة الدلالة	تقابلها	علة الإشعار
12. علة الاستثقال	تقابلها	علة التخفيف

ويتضح من هذه المقابلات أن معنى كل علتين متقابلتين يكاد يتسم بالتضاد.

آراء علماء النحو في العلة النحوية:

آراء المتقدمين:

في مراحلها المتقدمة، سعى النحاة إلى كشف الأسباب الكامنة وراء الظواهر اللغوية والقواعد النحوية. كان هذا تفسيرًا بسيطًا، وكانت تفسيراتهم احتمالية وليست قاطعة. ركز بعضهم على الأسباب الثانوية والثالثية، بينما دعا آخرون إلى إلغائها. سنتناول آراء بعض هؤلاء العلماء الأوائل:

1. كان أبو عمرو بن العلاء أول من تكلم في علل النحو، ومن ذلك ما رواه عنه الأصمعي، قال: سمعت رجلاً من أهل اليمن يقول: فلان كسول، فجاءه كتابي فاستخف به، فقلت له: أتقول إن كتابي جاءني؟ قال: نعم، أليس كتاباً؟ والسبب الذي ذكره أبو عمرو هو سبب حمل المعنى.
2. كان إمام النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، أول من بيّن علل استعمال الألفاظ. سُئل عن علل استعمال الألفاظ في النحو: "هل هي من العرب أم من وضعوها؟" فقال: "كانت العرب تتكلم بفطرتها وفطرتها، وتعرف سياق كلامها، وتستقر عللها في أذهانها، وإن لم ينقل ذلك عنها. وقد اتخذت ما عندي سببًا لما اتخذته سببًا له".
3. ذكر الإمام سيبويه، تلميذ الإمام الخليل، في كتابه أسبابًا كثيرة. وذكرت خديجة الحديث أكثر من ستة وخمسين سببًا، بعضها أخذته عن الخليل. وقد انصبّ اهتمامه على النحو نفسه، لا على السبب نفسه، خلافًا لكثير من النحاة الذين جاءوا بعده. [31]
4. وعلل أبو العباس المبرد في النحو أيضاً، حيث ذكر أبو علي الفارسي عن أبي بكر المبرد قال: سمعت عمارة بن عقيل يقرأ: {ولا الليل سابق النهار} فقلت له: ما تعني؟ قال: أريد: سابق النهار، فقلت له: لم لم تقلها؟ قال: لو قلتها لكان أثقل، أي أثقل وأقوى في النفس.[32] وهذه تسمى علة التخفيف.
5. ذكر أبو بكر بن السراج في كتابه (أصول النحو) أنه اهتم بالأسباب الأولى، وقال في مقدمة الكتاب: أسباب النحويين نوعان: نوع ما يُؤدّي إلى كلام العرب، كقولنا: كل مرفوع مرفوع. ونوع آخر يُسمّى علّة السبب، كقولهم: لمَ رفع الفاعل والمفعول به منصوب؟... غرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إن كانت متّفقة تُؤدّي إلى كلامهم فقط، وذكر الأصول والمشترك، فهو كتاب للكراء.
6. نصح ابن مضاء القرطبي النحاة بالرجوع إلى الصراط المستقيم، إذ رأى أنهم قد ضلوا وأضلوا الناس بعللهم. إلا أنه لم يُعنَ بإلغاء العلل بالكلية، فإن فيها درجة لا نستطيع إلغاؤها، وهي العلل الأولية التي تُعلمنا، مثلاً، أن كل موضوع مرفوع. قال: "ومن الأمور التي يجب حذفها من النحو: السببان الثاني والثالث، وذلك كسؤال السائل عن (زيد) في قولنا (قام زيد)، لم رُفع؟ قيل: لأنه موضوع، وكل موضوع مرفوع. قيل: لم رُفع الموضوع؟ فالصواب أن يقال له: هكذا تكلمت العرب".[33] وهذا بسبب مذهبه الفقهي الظاهري، وحاول تطبيقها على النحو والنحاة.
7. وقد صنف أبو البقاء العكبري كتابًا خاصًا في الأسباب سماه "اللباب في علل البناء والإعراب"، وقال في مقدمته: "هذا مختصر ذكرت فيه أصول النحو التي هي في أمس الحاجة إليها، وأسباب كل باب تُبين لك أكثر فروعه مرتبةً عليه".

8. بعده جاء أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بكتابه (شرح المفصل)، وقال في مقدمته: "بينت فيه مسائله، وبينت فيه عموماته، وتبعت كل حكم بدليله وأسبابه".
9. وهكذا مال أبو حيان الأندلسي إلى رأي ابن مادة في إلغاء الأسباب في اللغة والنحو، ورفض التحليلات ونبذها، ودعا إلى ترك ما لا فائدة منه، حيث قال: "لا يُؤخذ بالقدرة إلا بعد ثبوت السماع، ولا يُعتمد عليه إلا ما كان عند أهل اللغة، وتشهد عليه استعمالاته وتلمح إليه. وكان بعض شيوخنا من أهل المغرب يقول: إياكم وأسباب الرماني والوراق ونحوهما... فإن علم العربية إنما هو من الأعراف، فلا يحتاج في الحقيقة إلى سبب، كما لا يحتاج في علم اللغة إلى سبب". كما أغفل الأسباب في كتابه (ارتشاف الدرب) حيث قال: "رأيت أن أُجرد أحكامه من الدليل والسبب".[34]

آراء المتأخرين:

أما المتأخرين من علماء النحو فنجد كثيًرا منهم يدعو إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث ومنهم من وقف إلى جانب التعليل ودافع عنه، ونقف على رأي بعض هؤلاء المتأخرين:

1. من أبرز معارضي الاستدلال النحوي إبراهيم مصطفى، في كتابه (إحياء النحو)، حيث رفض نظرية العامل وآثارها: "شغلت النحاة ألف عام أو يزيد، وملأت مئات الكتب النحوية خلافًا وفلسفةً ومناظرةً، بل كانت لها فلسفتها الخاصة، وعكفت على التأليف. يمكنك أن تقرأ عنها في كتابي (أصول النحو) و(جلال الإعراب) للإمام أبي بكر بن الأنباري". لن تجد لهذه النظرية بعد سلطانها القديم في النحو، ولا سحرها على عقول النحاة. من تمسك بها أحس بالتناقض والعبث فيها، وخذلته نفسه عند البحث عن العامل في أمور كالتحذير والترغيب والتخصيص والدعوة.[35]
2. ومن علماء الحديث، اتبع شوقي ضيف رأي ابن مدع القرطبي في رفض التعليل، فقال: "رأيت ابن مدع يهاجم نظرية العامل في النحو وما يتعلق بها، ككثرة تقدير العوامل المحذوفة وكثرة التعليلات والقياسات، مما جعلها أشبه بشبكة معقدة، كلما تحرر الطالب من شبكة منها وقع في أخرى، ناهيك عن شبكة التمارين النظرية التي قد تكون حلقاتها أشد ترابطًا، وأكثر هذه الشبكات لا تقتضيها حاجة لغوية لتصحيح نطق الكلام".[36]
3. لا يُعنى مهدي المخزومي بالأسباب، فقال: "مما اشتغل به النحاة قديمًا وحديثًا، إلا جماعة من أهل الكوفة، تفسير الأحكام النحوية بأسباب فلسفية، كقولهم: لا بد أن يكون الفاعل بعد الفعل، لأن الفعل فاعل فيه، والفاعل سابق على المفعول به. وهذا حكم عقلي لا لغوي. والفاعل في النحو هو الذي يصدر عنه الحدث، وهو الفعل، سواء سبق الفعل في الجملة أو لحقه".[37]
4. وقد ذكر عدد من المتأخرين التعليلات النحوية، منهم عبد الحميد حسن الذي قال في كتابه (القواعد النحوية): "ولا نقصد بذلك أن جميع التعليلات النحوية التي ذكرها النحاة جميعاً هي تعليلات طبيعية مطابقة لطبيعة النطق... وبعض التعليلات النحوية مشوبة بالظن والتخمين، ومجال البحث فيها واسع، انطلاقاً من علم الأصوات، وأساليب نطق العرب، وتمسكهم بالخصائص التي اتخذوها في لغتهم.

   ولكننا لا نقصد بذلك أن التعليلات النحوية ضعيفة أصلاً، بل نقول إنها قابلة للاجتهاد والاجتهاد، لأن العرب لم يقولوا إنهم ملتزمون بالخصائص التي اتخذوها في لغتهم من أجل هذه التعليلات التي ذكرها النحاة".
5. خالف علي ناصيف رأي ابن ماجد وإبراهيم مصطفى، قائلاً: "لا يعنينا في هذا السياق إلا كتابان من مؤلفاتها: إحياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى، والرد على النحات لابن ماجد، صادر عن الأستاذ شوقي ضيف. وكلاهما كان بمثابة مؤتمر جامعي لتجديد النحو... ثم كانت هناك مؤتمرات رسمية وغير رسمية لتسهيل النحو على الطلاب، شارك فيها كبار

الأساتذة والمعلمين، وانتهت بمقترحات متنوعة وآراء متباينة، لكنها لم تكن خالصة ولا قاطعة، فثار النقاد لدحضها أو كشف عيوبها وصعوبة اعتمادها".

6. ركّز محمد الخضر حسين على رصد أسباب النحو: "إن طول هذه الرصد ودأبهم عليه قادهم إلى اكتشاف سرّ عظيم من أسرار اللغة العربية، وهو أن هذه الحركات تعود إلى أسباب وعلل يُطبّق حكمها في الكلام، ويمكن الرجوع إليها والاستدلال بها. فانبهروا بهذا الاكتشاف أشدّ الإعجاب، فواظبوا على دراسة النهايات وتتبعها وكشف أسرار تحوّلها، وسمّوا ما اكتشفوه أولًا أسباب الإعراب أو أسباب النحو، ثمّ لم يلبثوا أن لخصوه وسمّوه علم النحو أو الإعراب".[38]
7. لعباس حسن دراسة مستقلة في التبرير، بعنوان (اللغة والنحو بين القديم والحديث)، بيّن فيها معناه وأنواعه وآثاره. وأشار إليها في كتابه الآخر (النحو الشامل): "ومن مظاهر هذه الفائدة: تارة المساعدة على التبرير وتعدد المذاهب، أو على التيسير المفيد أو على التشريع اللغوي السليم، أو تنوير المختصين ببعض اللغات واللهجات التي تعينهم على فهم النصوص القديمة الواردة فيها، لا على تقليدها".[39]

النتائج:

من هذا البحث نعرف أننا الآن نقيم في مرحلة المراجعة والاستقرار، حيث جمعت العلل النحوية على قدر الاستطاعة، والترجيح بينها في مطولات نحوية عامة والسكوت عن العلل الأخرى، لأن أكثرها حكم ظني. تنقسم آراء النحاة، قديمًا وحديثًا، في العلل النحوية إلى قسمين رئيسيين: إما أن يقبلوا جميع أنواع العلل النحوية، أولية كانت أو ثانوية أو ثالثية، كما قرر ذلك الوراق وغيره من النحاة القدماء، وكذلك عبد الحميد حسن وغيره من النحاة المحدثين. وإما أن يلغوا العلل الثانوية والثالثية ويقبلوا العلة الأولى فقط، كما فعل ابن مضاء وغيره. ومع ذلك، لا ينكر أحد منهم، قديمًا وحديثًا، جميع العلل، لأن النحو مبني على القياس، ومن أركان القياس العلة. فمن أنكر العلة فقد أنكر النحو.

التوصيات:

لما نظرنا إمعان النظر فى كتب النحو من العلماء المتقدمين والمتأخرين ، فقد ظهر لنا أن يتوجه الباحث إلى الموضوعات الجديدة ما ينبغى للمحقق أن يحقق عنها وهى كما يلى التحت:

1. علل اسماء العاملة عند المتأخرين و المتقدمين.
2. صفات حروف العاملة.
3. الأفعال العاملة عند المتأخرين و المتقدمين.
4. التقابل بين المرفوعات والمجرورات فى العمل.
5. أئمة النحو من البصريين والكوفيين.

الهوامش

[1]. آل عمران: 191 1. Al-Imran:191

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (د.ت.). الخصائص، (تحقيق :محمد علي النجار) ، القاهرة: دار الكتب العلمية.

Ibn-e-Jinni, Abual Fateh Usman, Al-khasayes, (Tahqiq: Muhammad Ali Al-Najjar, Al-Cairo, Dar-ul-Kutab Al-Ilmia.

[2]. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب ، بيروت: دار صادر، سنة الطبع :1300 هـ ، ج 10 ، ص186.

2. Ibn-e-Manzor, Muhammad Bin Mukarram, Lisan-ul-Arab, Berut, Dar Sadar, 1300 A.D. Vol.10, P:186.

[3]. المصدر السابق ، ج 10 ، ص 1348. 3. Ibid, Vol.10, P:1348.

[4]. أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمُد، لمع الأدلة في أصول النحو، (تحقيق: سعيد الأفغاني)، بيروت: دار الفكر ، 1391ه، ص118.

4. Al-Anbari, Abual Barakat Abdul Rehman Kamal-u-Din Bin Muhammad, Lam-ul-Adillah Fi Usool-u-Nahv, (Tahqiq: Saeed Al-Afghani), Berut, Dar-ul-Fikr, 1391A.D. P: 118.

[5]. حسان، تمام، الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو- فقه اللغة –القاهرة: عالم الكتب، 1420ه ، ص112.

5. Hassan, Tammam, Al-Usool-Darasa Epistemologia Lil-Fikr-u-Lughavi End-ul-Arab, Al-Nahv-Fiqh-u-Lugha, Al-Cairo, Alam-ul-Kutab, 1420A.D. P: 112.

[6]. الأنباري ،أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين ، لمع الأدلة في أصول النحو، ص201.

6. Al-Anbari, Lam-ul-Adillah Fi Usool-u-Nahv, P: 201.

[7]. المخزومي، مهدي، في النحو العربي، نقد وتوجيه ، بيروت: دار الرائد العربي، طبع الثاني 1406ه ، ص219.

7. Al-Makhzoomi, Mahdi, Fi Al-Nahv Al-Arabi Naqd Wa Taujih, Berut: Dar-u-Rayed Al-Arabi, Taba Al-Sani, 1406A.D. P:219.

[8]. الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، الأردن: مكتبة المنار، طبع ثالث 1406ه ، ص 511.

8. Al-Anbari, Nuzhat-ul-Alibah Fi Tabaqat-ul-Udaba, Urdan: Maktaba Al-Manar, Taba Al-Salis, 1406A.D. P: 511.

[9]. الأنباري ،أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين ، لمع الأدلة في أصول النحو، ص211.

9. Al-Anbari, Lam-ul-Adillah Fi Usool-u-Nahv, P: 211.

[10]. المصدر السابق نفسه. 10. Ibid.

[11]. حسان، تمام، الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص181.

11. Hassan, Tammam, Al-Usool-Darasa Epistemologia Lil-Fikr-u-Lughavi End-ul-Arab, P: 181.

[12]. الفاسي، محمد بن الطيب، فيض نشر الانشراح من روض في الاقتراح، (تحقيق: محمود يوسف فجال)، دبي:دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، طبع الأولى 1421ه ، ص210.

12. Al-Fasi, Muhammad Bin Al-Tayub, Faiz Nashr-ul-Insharah Min Rauz Fil Iqtriah, (Tahqiq: Mahmood Yousaf Fajal) Dubi: Dar-ul-Bahos Lil Darasat Al-Islamia Wa Ehya-u-Turas, Taba-Al-Ola, 1421 A.D. P: 210.

[13]. ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف شرح كتاب التصريف، (تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين)، إدارة إحياء التراث القديم ،طبعة الأولى 1373ه ، ص219.

13. Ibn-e-Jinni, Abual Fateh Usman, Al-Musannaf Sharah Kitab-u-Tasreef, (Tahqiq: Ibrahim Mustafa and Abdullah Amin), Idara Ehya-u-Turas Al-Qadim, Taba Al-Ola 1373 A.D. P: 219.

[14]. الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، (تحقيق: مازن المبارك)، بيروت: دار النفائس ، طبع الثالث 1399ه، ص318.

14. Al-Zujaji Abual Qasim, Al-Ezaah Fi Illal-u-Nahv (Tahqiq: Mazan Al-Mubarik), Berur: Dar-u-Nafaes, Taba Salis, 1399 A.D. P: 219.

[15]. ابن منظور،لسان العرب ، ج 6 ، ص 197.

15. Ibn-e-Manzor, Lisan-ul-Arab, Vol.6, P: 197.

[16]. الزركشي، محمد بن بهادر، البحر المحيط في أصول الفقه(تحقيق: عبد القادر عبد الله العاني)، الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، طبعة الثانية 1413هـ ، ج 3 ، ص 119.

16. Al-Zarkishi, Muhammad Bin Bahadir, Al-Bahr-ul-Muheet Fi Usool-ul-Fiqh (Tahqiq: Abdul Qadir Abdullah Al-Aani), Al-Kuwait, Wazara Al-Uqaf Wa Al-Shaun Al-Islamia, Taba Al-Sania,141 A.D. Vol.3, P:119.

[17]. الجرجاني، علي بن محمد بن علي، كتاب التعريفات، (تحقيق: إبراهيم الأبياري)، بيروت: دار الريان التراث ، ص 209.

17. Al-Jurjani, Ali Bin Muhammad Bin Ali, Kitab-u-Tarifaat, (Tahqiq: Ibrahim Al-Abyari), Berut, Dar-u-Reyan Al-Turas, P: 209.

[18]. أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي ، القاهرة: دار غريب ،سنة الطبعة: 2007م، ص181.

18. Abual Makarum, Ali, Usool Al-Tafkeer Al-Nahvi, Al-Cairo: Dar Ghrib, 2007, P:181.

[19]. الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية،(تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار)، بيروت: دار العلم للملايين ، 1376هـ،ج 2 ، ص 218.

19. Al-Jauhri, Ismaeel Bin Hammad, Al-Sihaa Taj-u-Lugha Wa Siha Al-Arabia,(Tahqiq: Ahmad Abdul Ghafoor Attar), Berut, Dar-ul-Ilm Lil Malaeen, 1376 A.D. Vol.2, P:218.

[20]. الكفوي، أيوب بن موسى، الكليات معجم في المصطلاحات والفروق اللغوية ، بيروت: مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية 1419هـ، ص321.

20. Al-Kufvi, Ayub Bin Musa, Al-Kulyat Muajam Fil Al-Mustalahat Wal Farooq Al-Lughavia, Muasisa Al-Risala, Al-Taba Al-Sania, 1419 A.D. P:321.

[21]. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد،مقدمة ابن خلدون، (تحقيق: عبد الله محمد الدرويش)، دمشق: دار يعرب ، ص319.

21. Ibn-e-Khaledone, Abdul Rehman Bin Muhammad, Muqadma Ibn-e-Khaledone (Abdullah Muhmmad Al-Darvish), Demashq: Dar Yarab, P:319.

[22]. الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، ص411.

22. Al-Zujaji Abual Qasim, Al-Ezaah Fi Illal-u-Nahv P: 411.

[23]. المصدر السابق ، ص 309. 23. Ibid, P:309

[24]. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد. ، أسرار العربية ، القاهرة: دار ابن الجوزي ، 1436هـ ، ص219.

24. Al-Anbari, Asrar-ul-Arabia, Al-Cairo, Dar Ibn-ul-Jauzi, 1436 A.D.P: 219.

[25]. المصدر السابق، ص227. 25. Ibid, P:227

[26]. البقرة: 275 26. Al-Baqara:275.

[27]. الإنسان:4 27. Al-Insan:4

[28]. التحريم : 12 28. Al-Tahrim

[29]. النحل: 120 29. Al-Nahl:120

[30]. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الاقتراح في أصول النحو، (تحقيق :عبد الحكيم عطية)، دار البيروتي، الطبعة الثانية 1427ھ ، ص187.

30. Al-Sayooti, Jalal-u-Din Abdul Rehman, Al-Iqtriah Fi Usool Al-Nahv (Tahqiq: Abdul Hakim Atia), Dar-ul-Beruti, Al-Taba Al-Sania, 1427 A.D. P: 187.

[31]. الحديثي، خديجة، دراسات في كتاب سيبويه ، الكويت: وكالة المطبوعات، ص216.

31. Al-Hadithi, Khadijah, Darasat Fi Kitab Sibawayh, Al-Kuwait: Wakala Tul Matbuaat, P:213.

[32]. ابن جني، المصنف شرح كتاب التصريف ، ص221.

32. Ibn-e-Jinni, Al-Musannaf Sharah Kitab-u-Tasreef, P: 221.

[33]. القرطبي، ابن مضاء، الرد على النحاة، (تحقيق: شوقي ضيف)، القاهرة: دار الفكر العربي ،الطبعة الأولى 1366ھ، ص318.

33. Al-Qurtabi, Ibn-e-Maza, Al-Radd Ala Al-Nuhat, (Tahqiq: Shauki Zaif), Al-Cairo: Dar-ul-Fikr Al-Arabi), Al-Taba Al-Ola, 1366 A.D. P: 318.

[34]. أبو حيان، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ،أضواء السلف ، ص 198.

34. Abu Hayan, Manhaj Al-Salik Fil Kalam Ala Alfiya Ibn-e-Malik Azwa-u-Salaf, P: 198.

[35]. مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو ، القاهرة: مكتبة الهنداوي، 2014م ، ص227.

35. Mustafa Ibrahim, Ehya-u-Nahv, Al-Cairo: Maktaba Al-Hindhavi, 2014, P:227.

[36]. شوقي ضيف، تجديد النحو، القاهرة: دار المعارف، 2013م ، ص187.

36. Shauqi Zaif, Tajdid-u-Nahv, Al-Cairo: Dar-ul-Ma'arif, 2013, P:187.

[37]. حسين، عبد الحميد، القواعد النحوية مادتها وطريقتها، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 1952م ، ص196.

37. Husain Abdul Hameed, Al-Qawaid-u-Nahv Madateha Wa Tariqatiha, Eygipt: Maktaba Al-Anjlo Al-Misariya, 1952, P: 196.

[38]. حسين، محمد الخضر، دراسات في العربية وتاريخها ، دمشق: المكتب الإسلامي ، الطبعة الثانية 1380ھ ، ص310.

38. Husain Muhammad Al-Khazir, Drasat Fi Al-Arabia Wa Tarikhuha, Demashaq: Al-Maktab Al-Islami, Al-Taba Al-Sania, 1380 A.D. P: 310.

[39]. حسن عباس، النحو الوافي، القاهرة: دار المعارف، الطبعة الثالثة، ص 117.

38. Hasan Abbas, Al-Nahv-ul-Wafi, Al-Cairo: Dar-ul-Ma'arif, Al-Taba Al-Salisa, P: 117.